WARBA INSURANCE & REINSURANCE
وربة للتأمين وإعادة التأمين

شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين

دليل حوكمة الشركات

أغسطس
2022

الفهرس

البيان	الصفحة
نظرة عامة	2
محددات الحوكمة	3
عام	5
الكيفية	5
الأهداف	5
حوكمة الشركات في وربة	6
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	7
منهجية التطبيق	10
القاعدة الأولى	10
القاعدة الثانية	11
القاعدة الثالثة	12
القاعدة الرابعة	13
القاعدة الخامسة	14
القاعدة السادسة	15
القاعدة السابعة	16
القاعدة الثامنة	17
القاعدة التاسعة	18
القاعدة العاشر	19
القاعدة الحادية عشر	20

شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين

دليل حوكمة الشركات

نظرة عامة:

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح (Corporate Governance)، أما الترجمة العلمية التي اتفق عليها، في "اسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" من خلال وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئولية والمسئول.

أما مفهوم حوكمة الشركات فهو إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وبإستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة الرشيدة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعاً، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من إستغلال السلطة في غير المصلحة العامة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الإلتزام بأحكام القانون والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين تكون لها مهام وإختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على الإدارة التنفيذية.

وعلى ذلك فإن حوكمة الشركات الجيدة، تظهر في إحدى صورها على شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، والذي يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة، وتساعد على جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، والحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الأن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو بكافة أشكاله وعلى مختلف الأصعدة، وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المنشأة.

وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ عن تطبيق حوكمة الشركات هي زيادة فرص التمويل المتاحة وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية حوكمة الشركات بشكل خاص بالنسبة للإقتصادات الواعدة مثل دولة الكويت.

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الإقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الإستثمار، وتعزيز الكفاءة الإدارية للشركات والمؤسسات، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.

ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل جديدة.

محددات الحوكمة:

إن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعة من المحددات والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة.

المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال:

1) القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الإقتصادي (قوانين سوق المال والشركات والإستثمار وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية والإفلاس).
2) كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم لتمويل المشروعات.
3) درجة تنافسية أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.
4) كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الإجتماعي والعائد الخاص.

المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

هذا وقد شهد الإقتصاد الكويتي مجموعة من التطورات التي أكدت على ضرورة تطوير وتقوية وترسية معايير الحوكمة الرشيدة للشركات وكذلك القطاع الحكومي من خلال القوانين والتعليمات التي صدرت في قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، والقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (72) لسنة 2015 في الكتاب الخامس عشر الخاص بحوكمة الشركات، وتعديلاتهم.

عام:

تلتزم شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين ومجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية وجميع الموظفين بحوكمة شركات رشيدة وفعالة ومراقبة أعلى مستويات السلوك الأخلاقي والمهني.

كما وتلتزم شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين بتطبيق وتفعيل وتعزيز قيم مبادئ حوكمة الشركات في كافة أنشطتها، والحفاظ على أعلى مستويات النزاهة والشفافية في جميع سلوكياتها.

الكيفية:

1) وضع استراتيجية الشركة وأهدافها وخطط التنفيذ.
2) تحديد قدرة الشركة على تحمل المخاطر بكافة أنواعها والتقليل منها.
3) إدارة أعمال الشركة اليومية طبقاً لأعلى المقاييس العالمية.
4) حماية مصالح العملاء.
5) الوفاء بإلتزامات وحقوق المساهمين.
6) مراعاة حقوق أصحاب المصالح.

الأهداف:

1) الإلتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد.
2) وضع أنظمة متكاملة للرقابة والمسائلة لإكتشاف الإنحرافات والتجاوزات.
3) إتباع النهج العلمي الصحيح لإدارة الشركة وفقاً لأحدث الأساليب الإدارية.
4) توفير مناخ نقي من الثقة والأمان للمستثمرين.
5) تعزيز فاعلية الدور الإجتماعي للشركة.
6) تعزيز العدالة والنزاهة والشفافية.
7) القضاء على مفهوم تعارض المصالح.

حوكمة الشركات في شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين:

أصدرت هيئة أسواق المال بدولة الكويت في عام 2013 قرارها رقم (25) والذي يحتوي على التعليمات والمبادئ المنظمة لحوكمة الشركات في الشركات التابعة لها، وقد تم تعديل هذه التعليمات وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للهيئة الصادرة بالقرار رقم (72) لسنة 2015 في كتابها الخامس عشر الخاص بحوكمة الشركات وتتضمن تلك التعليمات أحدث المعايير العالمية المتبعة في الحوكمة.

حيث أن حوكمة الشركات في شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين تحتوي على القواعد الرئيسية التالية إلتزاماً بالتعليمات الواردة بأحكام الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، وبيانها كما يلي:

- **القاعدة الأولى:** بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة.
- **القاعدة الثانية:** التحديد السليم للمهام والمسئوليات.
- **القاعدة الثالثة:** إختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- **القاعدة الرابعة:** ضمان نزاهة التقارير المالية.
- **القاعدة الخامسة:** وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- **القاعدة السادسة:** تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية.
- **القاعدة السابعة:** الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.
- **القاعدة الثامنة:** إحترام حقوق المساهمين.
- **القاعدة التاسعة:** إدراك دور أصحاب المصالح.
- **القاعدة العاشرة:** تعزيز وتحسين الأداء.
- **القاعدة الحادية عشر:** التركيز على أهمية المسئولية الإجتماعية.

كما وتلتزم شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين بتزويد هيئة أسواق المال، وبشكل دوري طبقاً لتعليماتها، بالتقارير التي تفيد متابعة تنفيذ المتطلبات الواردة في قواعد حوكمة الشركات الصادرة منها.

وتتضمن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1) اعتماد الأهداف والاستراتيجيات والخطط والسياسات الهامة للشركة، ومن ذلك ما يلي:
   أ. الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية ومراجعتها وتوجيهها.
   ب. الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة وأهدافها المالية.
   ج. سياسة واضحة لتوزيع الأرباح على اختلاف أنواعها نقدية / عينية، وبما يحقق مصالح المساهمين والشركة.
   د. أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في الشركة.
   ه. الهياكل التنظيمية والوظيفية في الشركة وإجراء المراجعة الدورية عليها.
2) إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية.
3) الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وتملك الأصول والتصرف بها.
4) التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
5) ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
6) إرساء قنوات اتصال فاعلة تتيح لمساهمي الشركة الاطلاع بشكل مستمر ودوري على أوجه الأنشطة المختلفة للشركة وأية تطورات جوهرية.
7) وضع نظام حوكمة خاص بالشركة- بما لا يتعارض مع أحكام هذه القواعد- والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.
8) متابعة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق مؤشرات الأداء الموضوعية (KPIs).
9) إعداد تقرير سنوي يتلى في الجمعية العامة السنوية للشركة يتضمن متطلبات وإجراءات استكمال قواعد حوكمة الشركات ومدى التقيد بها، على أن يتم تضمين هذا التقرير في التقرير السنوي المعد عن أنشطة الشركة مع بيان القواعد التي تم الالتزام بها والقواعد التي لم يتم التقيد بها مع مبررات عدم الالتزام.
10) تشكيل لجان مختصة منبثقة عنه وفق ميثاق يوضح مدة اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها وكيفية رقابة المجلس عليها، كما يتضمن قرار التشكيل تسمية الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم .هذا فضلاً عن تقييم أداء وأعمال هذه اللجان والأعضاء الرئيسيين بها.

11) التأكد من أن السياسات واللوائح المعتمدة للشركة تتسم بالشفافية والوضوح بما يتيح عملية اتخاذ القرار وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، والفصل في السلطات والصلاحيات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وفي هذا المجال يجب على المجلس أن يقوم بما يلي:

أ. اعتماد اللوائح والأنظمة الداخلية المتعلقة بعمل الشركة وتطويرها، وما يتبع ذلك من تحديد للمهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات بين المستويات التنظيمية المختلفة.

ب. اعتماد سياسة تفويض وتنفيذ الأعمال المنوطة بالإدارة التنفيذية.

12) تحديد الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض .كما يحدد المجلس الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارساتها للصلاحيات المفوضة.

13) الرقابة والإشراف على أداء أعضاء الإدارة التنفيذية، والتأكد من قيامهم بأداء كافة المهام الموكلة إليهم، حيث يتعين على مجلس الإدارة القيام بما يلي:

أ. التأكد من أن الإدارة التنفيذية تعمل وفق السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ب. عقد اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية لبحث مجريات العمل وما يعتريه من معوقات ومشاكل وكذلك استعراض ومناقشة المعلومات الهامة ذات الصلة بنشاط الشركة.

ج. وضع معايير أداء للإدارة التنفيذية تتسق مع أهداف واستراتيجية الشركة.

14) تحديد شرائح المكافآت التي سيتم منحها للموظفين، مثل شريحة المكافآت الثابتة، وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء والمخاطر على المدى الطويل، وشريحة المكافآت في شكل أسهم.

15) تعيين أو عزل أياً من أعضاء الإدارة التنفيذية، ومن ذلك رئيس الجهاز التنفيذي أو من في حكمه.

16) وضع سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حفظ حقوقهم.

17) وضع آلية لتنظيم التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وذلك للحد من تعارض المصالح.

18) أن يتأكد وبصفة دورية من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة والشركات التابعة لها، ومن ذلك:

أ. التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.

ب. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد نطاق المخاطر التي قد تواجه الشركة وإنشاء بيئة ملمة بثقافة الحد من المخاطر على مستوى الشركة، وطرحها بشفافية مع أصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة بالشركة.

منهجية التطبيق:

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

يتمتع مجلس إدارة الشركة بهيكل يتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة، مع مراعاة التنوع في الخبرات العلمية والمهنية والمهارات التخصصية، ومع معرفة أعضاء المجلس بالقوانين والتعليمات والمواثيق ذات العلاقة، والدراية الكاملة بأنشطة الشركة وكافة المخاطر التي قد يتعرض لها مركزها المالي.

ويتضمن المجلس أعضاء مستقلين (بنسبة 20% من أعضاء مجلس الإدارة) ليكون لهم القدرة على التقييم الموضوعي لأداء الشركة بحيادية وإستقلالية عن الإدارة التنفيذية والمساهمين، وذلك بهدف ضمان الموضوعية والمساءلة في عملية إتخاذ القرارات، والحد من تعارض المصالح الذي يمكن أن ينشأ من عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية وعملية الإدارة التشغيلية اليومية.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين.
2) يتكون المجلس من أعضاء يتمتعون بالإستقلالية التامة والتي تتيح لهم إتخاذ القرارات دون التعرض لضغوط أو معوقات.
3) يقوم مجلس الإدارة بتنظيم أعماله وتخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بالمهام والمسئوليات المنوطة به.
4) يتم تنظيم إجتماعات مجلس إدارة الشركة وجدول أعماله وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال وطبقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.
5) يتم تسجيل وتنسيق وحفظ محاضر إجتماعات مجلس الإدارة من قبل أمين سر مجلس الإدارة المعين من بين موظفي الشركة.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسئوليات

مجلس الإدارة في الشركة يمثل نقطة التوازن التي تعمل على تحقيق أهداف المساهمين ومتابعة الإدارة التنفيذية من خلال المهام والمسئوليات الملقاة على عاتق كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموضحة بالهيكل التنظيمي للشركة ، حيث يسعى مجلس الإدارة إلى تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية من خلال التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه ، حيث تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للشركة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتعظيم الأرباح، والتأكد من أن جميع قرارات وإجراءات الإدارة التنفيذية تصب دائماً في صالح المساهمين.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) تحديد المهام، والمسئوليات، والواجبات لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل تفصيلي، وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية.
2) يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة تتمتع بالإستقلالية لمساعدته في أداء المهام المناطة به (لجنة التدقيق – لجنة المخاطر – لجنة الترشيحات والمكافآت – لجنة الحوكمة) وأي لجان أخرى يراها ضرورية لعمل الشركة.
3) الفصل في الإختصاصات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبما يضمن الإستقلالية الكاملة.
4) وجود آلية تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.
5) التطوير الدوري للبنية التحتية لنظم تكنولوجيا المعلومات، وخاصة النظم الخاصة بالتقارير.

القاعدة الثالثة: إختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يعد أحد الأركان الرئيسية للسلامة المالية للشركة، ولدرء المخاطر التي قد تتعرض لها، إختيار الخبرات المهنية والقدرات الفنية فضلاً عن الصفات الشخصية والأخلاقية الحسنة في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية. وذلك في إطار مؤسسي يتميز بالكفاءة والشفافية الكاملة للتأكد من أن تلك العملية تصب بشكل أساسي في مصلحة الشركة ومن ثم تحقيق أهداف المساهمين.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت، تختص بإعداد التوصيات المتعلقة بالترشيحات لمناصب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتجتمع مرة واحدة على الأقل بالعام الواحد.
2) وضع سياسة واضحة لمنح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
3) وضع معايير وفقاً لقواعد الكفاءة والنزاهة الصادرة من هيئة أسواق المال لإختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
4) الوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة (التنفيذين – غير التنفيذيين – المستقلين)، والتأكد من عدم إنتفاء شروط الإستقلالية عن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
5) إعداد تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإفصاح عنه.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

تعد سلامة البيانات المالية للشركة أحد المؤشرات الهامة على نزاهة ومصداقية الشركة في عرضها لمركزها المالي، وبالتالي تزيد من ثقة المستثمرين في البيانات والمعلومات التي توفرها الشركة، كما تتيح للمساهمين ممارسة حقوقهم.

ويتم ذلك من خلال الآتي:

1) تقديم تعهدات كتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة عن الشركة.
2) تشكيل لجنة تختص بالتدقيق منبثقة من مجلس الإدارة، ويكون دورها الأساسي التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة، وتجتمع على الأقل أربعة مرات بالعام الواحد.
3) قيام لجنة التدقيق بالإشراف الفني على إدارة التدقيق الداخلي في الشركة، ومراجعة ومتابعة خطط التدقيق المقترحة.
4) التأكد من إستقلالية ونزاهة وحيادية مراقب الحسابات الخارجي، وأنه يتمتع بالكفاءة والخبرة المهنية والسمعة الحسنة، والتوصية بتعيينهم أو إعادة تعيينهم.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

يجب أن يتوافر لدى مجلس الإدارة القدرة على فهم وتحليل طبيعة وحجم المخاطر التي تواجه أنشطة الشركة للحد منها بأكبر قدر مستطاع، فضلاً عن تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل معها وتطويرها بشكل مستمر، وذلك في ضوء الاستراتيجيات والسياسات الخاصة الموضوعة في هذا الشأن وبالأخص نزعة الشركة للمخاطر.

حيث أن الإدارة السليمة للمخاطر يجب أن يتوافر لها أنظمة رقابة داخلية فعالة توفر عملية الرقابة على سلامة البيانات المالية، وكفاءة أعمال الشركة، وتقييم مدى الإلتزام بالضوابط الرقابية.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) توافر إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل على تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتتمتع بالإستقلالية التامة.
2) تشكيل لجنة تختص بإدارة المخاطر منبثقة من مجلس الإدارة، ويكون دورها الأساسي وضع السياسات واللوائح لإدارة المخاطر بما يتسق مع نزعة الشركة لتحمل المخاطر، وتجتمع على الأقل أربعة مرات بالعام الواحد.
3) تشكيل لجنة تختص بتطبيقات الحوكمة منبثقة من مجلس الإدارة، ويكون دورها الأساسي وضع إطار ودليل الحوكمة، والإشراف على تنفيذه وتعديله عند الضرورة.
4) التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى الشركة.
5) توافر وحدة للتدقيق الداخلي تتمتع بالإستقلالية الفنية التامة.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

ترسيخ ثقافة السلوك المهني والقيم الأخلاقية داخل الشركة يعزز من ثقة المستثمر في نزاهة الشركة وسلامتها المالية، حيث أن إلتزام العاملين بالشركة سواء أعضاء مجلس الإدارة، أو الإدارة التنفيذية، أو العاملين الآخرين بالسياسات واللوائح الداخلية للشركة والمتطلبات القانونية والرقابية، سيؤدي إلى تحقيق مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة بالشركة وبصفة خاصة المساهمين، وذلك دون تعارض في المصالح وبدرجة كبيرة من الشفافية والنزاهة.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) وضع ميثاق عمل يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية.
2) وضع سياسات وآليات بشأن الحد من حالات تضارب المصالح وأساليب معالجتها والتعامل معها.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

يعد الإفصاح الدقيق والمستمر أحد السمات الأساسية لأساليب متابعة أنشطة الشركة وتقيم أدائها، حيث أنه يسهم في تحسين مستويات تفهم المساهمين والمستثمرين والجمهور لهياكل وأنشطة الشركة، وكذلك السياسات المطبقة من قبل الشركة، فضلاً عن تقييم أداء الشركة فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية.

كما يعد الإفصاح الدقيق والمستمر أحد العوامل المساعدة في جذب رؤوس الأموال نظراً لما له من تأثير على سلوكيات المستثمرين، حيث أنه يزيد من معدلات الثقة والأمان لدى المستثمرين فيما يخص السلامة المالية للشركة بوجه خاص والقطاع المالي بوجه عام.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) وضع سياسات ولوائح للإفصاح الدقيق والشفافية.
2) تمتع البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالدقة والشفافية والدورية.
3) تنظيم عملية الإفصاح الخاصة بكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والمستثمرين المحتملين.
4) الإفصاح بشكل دقيق ومفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا.
5) تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والإعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح.

القاعدة الثامنة: إحترام حقوق المساهمين

إن أهداف المساهمين تتمثل غالباً في رفع قيمة إستثماراتهم ومساهمتهم، وتحقيق عائد جيد من هذه الإستثمارات، فضلاً عن التأكد من أن الإدارة القائمة على أعمال الشركة لا تقوم باستغلال أموالهم وتعمل على تعظيم الأرباح، بينما تسعى إدارة الشركة إلى تعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وحتى لا يؤدي التعارض بين أهداف كل من المساهمين والإدارة التنفيذية للشركة إلى إهدار حقوق المساهمين، فإن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة سوف يكفل التوافق بين أهداف المساهمين وأهداف إدارة الشركة ويعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة النظام الذي يحمي حقوقهم.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) تحديد الحقوق العامة للمساهمين، وذلك لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين وبغض النظر عن مستوياتهم.
2) مراعاة الدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين.
3) تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الإجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة.
4) الإلتزام بآليات المشاركة والتصويت في الإجتماعات العامة للمساهمين.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

إن إحترام وحماية حقوق أصحاب المصالح يجب أن يكون بمقتضى القوانين المعمول بها في دولة الكويت ذات العلاقة مثل (قانون العمل – قانون الشركات ولائحته التنفيذية)، ذلك بالإضافة إلى العقود المبرمة بين الطرفين، وأية تعهدات إضافية تقوم بها الشركة تجاه أصحاب المصالح، حيث أن حماية حقوق أصحاب المصالح بمقتضى القوانين يوفر لهم فرصة الحصول على تعويضات فعلية في حالة انتهاك أي من حقوقهم.

حيث أن إسهامات أصحاب المصالح تشكل مورداً بالغ الأهمية لبناء القدرة التنافسية للشركة وتدعيم مستويات ربحيتها.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) وضع النظم والسياسات التي تكفل حماية أصحاب المصالح.
2) العمل على تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

إن التدريب والتأهيل المستمر لأعضاء كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أصبح من الأركان الأساسية لقواعد الحوكمة الرشيدة، حيث أنه يساهم بشكل كبير في تعزيز أداء الشركة، وذلك من خلال قيام كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بممارسة المهام والمسئوليات المناطة بهم على أكمل وجه.

وذلك لتوفير الفهم والمعرفة المناسبة لكافة الموضوعات ذات الصلة بأنشطة الشركة، ويجعلهم ملمين بآخر المستجدات في المجالات الإدارية والمالية والإقتصادية ذات الصلة، ذلك بالإضافة إلى القدرة على التخطيط الاستراتيجي وفق إحتياجات الشركة ومن ثم تحقيق أهداف الشركة.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) وضع الآليات التي تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر.
2) وضع نظم وآليات لتقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
3) التأكيد بشكل مستمر على أهمية خلق القيم المؤسسية لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال العمل الدائم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء، والتحفيز على العمل المستمر للحفاظ على السلامة المالية للشركة، وكذلك الإلتزام بالقوانين والتعليمات وخاصة قواعد الحوكمة.
4) إعداد نظم التقارير المتكاملة والتي تعد أحد الأدوات الفعالة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وبالتالي خلق القيم المؤسسية.

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسئولية الإجتماعية

يتمثل مفهوم المسئولية الإجتماعية في الإلتزام المستمر من قبل الشركة بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بوجه عام وللعاملين بالشركة بوجه خاص، وذلك من خلال العمل على تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع ككل، والمساهمة في تخفيض مستويات البطالة في المجتمع، والاستغلال الأمثل لموارده المتاحة.

ويتم ذلك من خلال الأتي:

1) وضع سياسات تكفل تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع.
2) وضع البرامج والآليات التي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الإجتماعي.